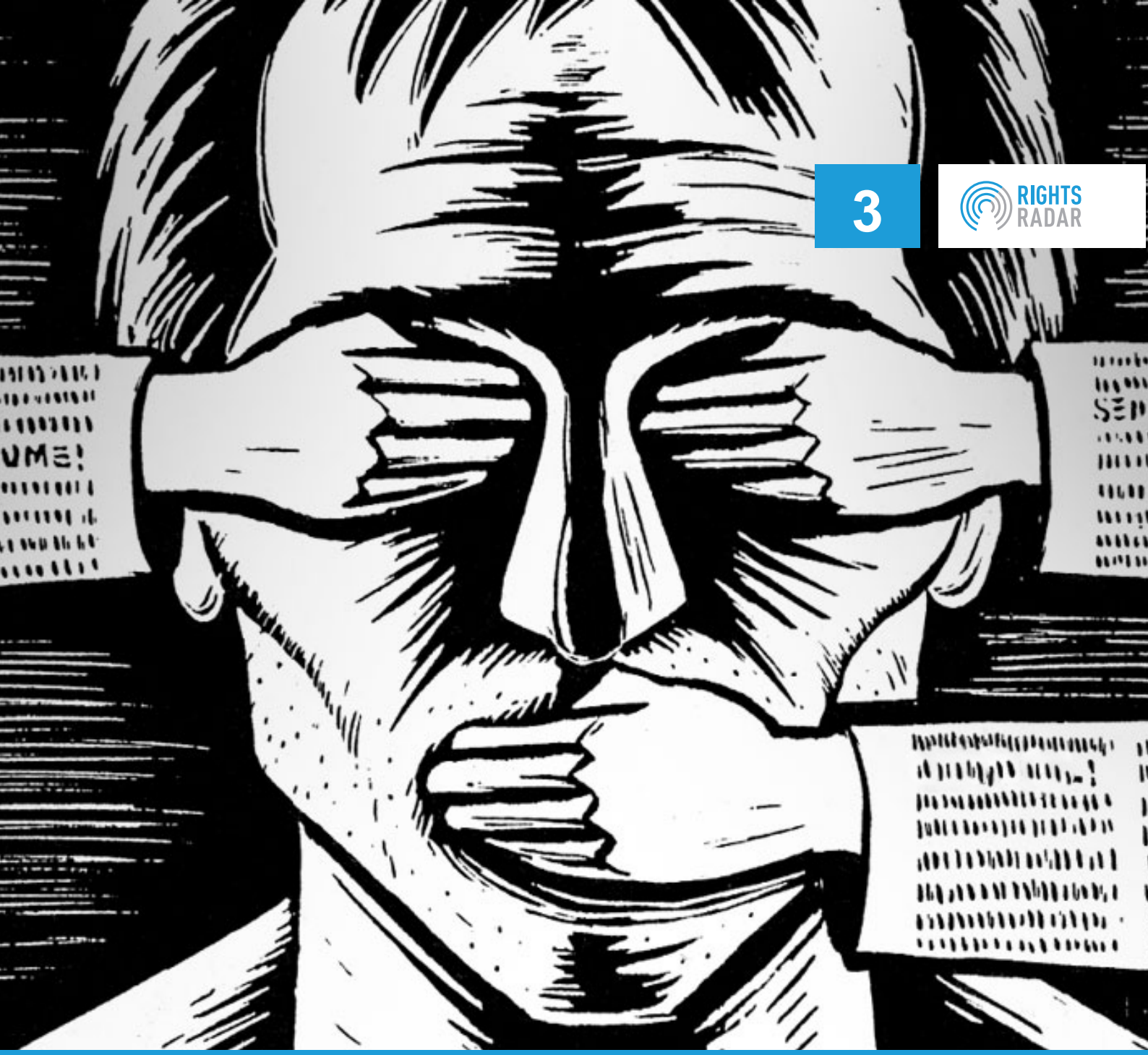

3

RIGHTS RADAR

اليمن: تكميم الأفواه

تقرير حقوقي عن انتهاكات حرية الصحافة

مايو 2017

RIGHTS
RADAR

السياق العام

حرية الصحافة والإعلام وحرية الرأي والتعبير في اليمن هبّت رياحها مع الثورة الشعبية في 2011 ضمن رياح التغيير التي اجتاحت المنطقة العربية في إطار ثورات الربيع العربي، لكنها في 2014 تعرضت لانتكاسة كبيرة في اليمن ولا زالت تداعيات انتكاستها مستمرة حتى اليوم. ومنذ نهاية 2014 وحتى اليوم عاشت حرية الإعلام في اليمن أسوأ حالاتها، فقد سيطرت ميليشيا الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي صالح على وسائل الإعلام العامة وصادرت مقار المؤسسات الإعلامية الخاصة، وصودرت معها حرية الصحافة والإعلام وكذا حرية التعبير، والتي وقعت تحت القمع الشديد وغير المسبوق في البلاد منذ الانفتاح السياسي الذي جاء متزامنا وقيام الوحدة اليمنية عام 1990. ووفقا للعديد من المنظمات الرائدة في رصد الانتهاكات للحريات الإعلامية في اليمن وفي مقدمتها مؤسسة حرية، شهدت الفترة من أيلول/سبتمبر 2014 وحتى نيسان/إبريل 2017 أكبر عدد لحالات القتل للصحافيين والإعلاميين من مختلف الأطراف وأسوأ حملات اعتقالات طالتهم، حيث تم تكميم الأفواه، كما تم تغييب الأصوات الأخرى. وتحوّل الإعلام التقليدي الحكومي في اليمن إلى إعلام تعبوي يعبر عن اتجاه وصوت واحد فقط وهو صوت جماعة الحوثي وصالح. وأوضحت لمنظمة رايتس رادار أنه مع انهيار مؤسسات الدولة في اليمن نهاية سنة 2014 والسيطرة عليها من قبل الانقلابيين الحوثيين وصالح، ساد الرعب في أوساط الصحافيين والإعلاميين ولم يعد أحد منهم يجرؤ على الكلام، حيث تفاقم الوضع القمعي لحرية الإعلام وحرية التعبير واشتد الحصار والتضييق، ليس على صحافيي الإعلام التقليدي وحسب ولكن طال أيضا وسائل الإعلام الجديد ووسائل الإعلام الاجتماعي، حيث تم حجب جميع المواقع الإخبارية المحلية التي لا تسير في فلك التوجه السياسي الحوثي، كما تم حجب مواقع إخبارية خارجية من التي لا تروق للحوثيين سياستها الإعلامية، تواكب ذلك أحيانا مع قطع خدمة الإنترنت على بعض المناطق اليمنية.

ملخص تنفيذي

بهذه الإجراءات السالبة لحرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير في اليمن والتي تزامنت مع تعيين موظفين ينتمون لجماعة الحوثي أو موالين لها وإحلالهم محل الموظفين الإعلاميين من عهد الحكومات السابقة، مع إطباق السيطرة الكاملة على كافة وسائل الإعلام الحكومية والإغلاق التام لكل وسائل الإعلام الخاصة، المخالفة لسياستها، بعد مصادرة مقراتها وأدواتها في 2014 و 2015، والتي اضطرت معها الفضائيات اليمنية إلى نقل بعض مكاتبها وعدد محدود من طواقم عملها إلى خارج اليمن، كما تراجعت نسبة مشاهدة القنوات التلفزيونية نظرا للانقطاع المتواصل للكهرباء، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعلقة غالبا بنوع المحتوى الإعلامي الموجّه، الذي لم يعد يستقطب المشاهدين. وتصاعدت سياسة الترهيب للإعلاميين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الانقلابيين الحوثيين، وفي مقدمتها العاصمة صنعاء، ما اضطر أغلب الصحافيين والإعلاميين للتخفّي والهروب إلى مناطق أخرى، بعيدا عن سيطرة الحوثيين، كما اضطر عدد كبير منهم لمغادرة اليمن إلى دول أخرى، رغم وضعهم المالي الصعب، ومن بقي منهم في العاصمة صنعاء اضطر للتوقف عن ممارسة عمله الصحافي والإعلامي، بل ولزم الصمت حتى عن التعبير عن رأيه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واضطر إلى التخفي والابتعاد عن أي نشاط إعلامي أو عن أي مشاركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وفي ظل أجواء غير آمنة للعمل الصحافي والإعلامي الحر والمستقل أو المناهض للحوثيين في المناطق التي يسيطرون عليها، تعرض العديد من الصحافيين والإعلاميين وحتى نشطاء إعلاميين وحقوقيين، إلى القتل أو الاختطاف أو الاعتقال التعسفي أو التعذيب في المعتقلات أو اصدار أحكام بالإعدام بدون إعطاء الحق في العدالة، بالإضافة إلى التهديد والملاحقة. وتوسعت دائرة الانتهاكات لحرية الصحافة والإعلام لتشمل كافة المناطق التي وصل إليها مسلحوا الحوثي وصالح، فيما وقعت أيضا حالات انتهاكات من قبل أطراف أخرى كقوات التحالف العربي والقوات الحكومية التابعة للرئيس عبد ربه منصور هادي، في محافظات عدن وحضرموت وتعز وغيرها. وفي التصنيف العالمي لحرية الصحافة، لسنة 2016، الذي شمل 180 بلدا، احتلت تونس المرتبة 96 بينها، حيث تصدرت قائمة الدول العربية في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، وتقدمت 30 مرتبة خلال عام واحد 2016، وكانت تونس في المرتبة 164 أيام نظام حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي وفي العام 2015 كانت تونس في المرتبة 126، بينما احتل اليمن ترتيب 170 من بين 180 بلدا. وباستعراض الانتهاكات في اليمن خلال 2016 نجد أبرزها مقتل 11 صحافيا وإعلاميا، مقابل 8

آخرين قتلوا خلال 2015. وأبرز القتلى من الصحافيين والإعلاميين اليمنيين خلال 2015 و 2016 هم: عبد الله عزيزان- إعلامي، عبد الكريم الخيواني- صحافي، محمد شمسان- إعلامي، محمد اليمني- مصور صحافي، أحمد الشيباني- مصور تلفزيوني، يوسف العيزري- مراسل تلفزيوني، عبد الله قابل- مراسل تلفزيوني، منير الحكيمي- مخرج تلفزيوني، سعاد حجيرة- مخرجة تلفزيونية، مقداد مجلي- مراسل صحافي، مبارك العبادي- مراسل تلفزيوني، هاشم الحمران- مراسل تلفزيوني، محمد النوعة- مراسل تلفزيوني، عبد الكريم الجرباني- مراسل تلفزيوني، خالد الوشلي- مراسل تلفزيوني، وأحدثهم أوّاب الزبيري- مصور صحافي.

ففي العاصمة صنعاء وقعت حادثة اغتيال الصحافي البارز عبد الكريم الخيواني (50 عاما) من قبل مسلحين مجهولين ظُهر الأربعاء 18 آذار/مارس 2015. ووفقا لمصادر عديدة فإن مسلحين مجهولين كانوا يستقلون دراجة نارية أطلقوا الرصاص الحي على الخيواني وأردوه قتيلا بالقرب من منزله بشارع الرقاص في العاصمة صنعاء. ولم تذكر المصادر الأسباب الكامنة وراء عملية اغتيال الخيواني، غير أن مصادر مقربة من الخيواني أرجعت أسباب ذلك إلى كتاباته الصحافية الجريئة وشجاعته في الطرح خلال مسيرته المهنية. وكان عبد الكريم الخيواني صحافيا وكاتبا بارزا وناشطا حقوقيا وسياسيا وعضوا في مؤتمر الحوار الوطني عن جماعة الحوثي.

وفي تعز قتل المصور الصحافي أوّاب الزبيري، مساء الجمعة 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2016 في تفجير مبنى سكني فخخته قوات الحوثي وصالح بشبكة ألغام قبل فرارها من حي العسكري شرق مدينة تعز. وأوضح طارق الزبيري، والد أوّاب الزبيري، لمنظمة رايتس رادار، أن ابنه أوّاب توفّي في انفجار عمارة مفخخة من قبل الحوثيين، حيث كان يقوم بعمله في التصوير وتوثيق الدمار الذي لحق بالمنطقة وبمنازل المواطنين جراء القصف الذي تعرضت له المنطقة نتيجة المواجهات المسلحة بين ميليشيا الحوثيين وصالح من جهة والقوات الحكومية والمقاومة الشعبية من جهة أخرى. وأوضح أن أوّاب كان يعمل مصورا صحافيا لشبكة (تعز الإخبارية) المحلية ومتعاونا مع مواقع إخبارية أخرى، على الرغم أنه كان لا يزال يدرس في كلية الإعلام بجامعة تعز.

وقالت شبكة تعز الإخبارية التي كان يعمل أواب لصالحها قبيل وفاته، في بيان لها إن «مبنى يتكون من ثلاثة طوابق كان يحتمي فيه عدد من المصورين الصحافيين في خطوط التماس في حي العسكري شرق تعز انهار بفعل انفجار ألغام كانت مزروعة فيه، ما أدى إلى مقتل الزبيري، فيما نجا الآخرون».

والمصور أوّاب الزبيري هو ثالث مصور صحافي يُقتل من قبل ميليشيا الحوثي وصالح، في مدينة تعز لوحدها خلال 2016، حيث قتل المصور التلفزيوني لقناة اليمن الفضائية الحكومية أحمد الشيباني بمنطقة الحصب في محافظة تعز يوم الثلاثاء 16 تشرين ثاني/نوفمبر 2016، برصاصة قناص حوثي. ووفقا لشهادات زملاء له كانوا حاضرين واقعة القنص التي تعرض لها الشيباني، «أطلق قناص من ميليشيا الحوثي على المصور أحمد الشيباني رصاصة أردته قتيلا على الفور، أثناء تغطيته لأحداث المواجهات بين مليشيات الحوثي وصالح من جهة والقوات الحكومية والمقاومة الشعبية في تعز من جهة أخرى».

وفي ظل هذه الأجواء القاتمة السواد، ساد إعلام التعبئة السياسية الذي شهد أسوأ أنواع التحريض وخطاب الكراهية والدعوة إلى العنف والعنف المضاد، وغابت معه الحريات الإعلامية في اليمن، بفعل القتل والترهيب والقمع والتهديد والتخويف وبث الرعب في أوساط الصحافيين والإعلاميين، في محاولة من الميليشيا الحوثية إلى إسكات صوت المعارضين لها ولحليفها الرئيس السابق علي صالح، والتي استمرت في انتهاكاتها وإحكام قبضتها على وسائل الإعلام وتكميم الأفواه، بصورة لم تعد تجدي معها بيانات الإدانة والاستنكار من قبل المنظمات الحقوقية ولا المطالبات بالكف عن تلك الانتهاكات وضمان حرية

قُتِل 19 صحافيا وإعلاميا في اليمن، خلال عامي 2015 و 2016 منهم 8 قتلوا خلال 2015 و11 آخرين قتلوا خلال 2016.

الإعلام وحرية التعبير والكف عن السيطرة والاستيلاء على مؤسسات ووسائل الإعلام الحكومية والخاصة. إن الانتهاكات لحرية الصحافة والإعلام ولحرية الرأي والتعبير في اليمن مستمرة وبصورة غير مسبوقة، منذ الربع الأخير من 2014، فقد قامت ميليشيا الحوثي وصالح باحتكار الصحافة في العاصمة صنعاء وخنق حرية التعبير ووضعت حرية الإعلام أمام فوهة بندقية، فبعد أن تحررت وسائل الإعلام عقب ثورة 2011 من القيود الحكومية وكسرت حاجز الخوف، نجدها خلال عامي 2015 و 2016 مضرجة بالدم وفي مهب العنف والقتل والقمع والتعذيب وفي مهب الخوف والتهديد.

صحافيون قتلى

خلال عامي 2015 و 2016 قُتل نحو 19 صحافيا وإعلاميا يمنيا من مختلف الاتجاهات والأطراف في اليمن، حيث قُتِل 8 صحافيين وإعلاميين خلال 2015 وقُتِل 11 آخرون خلال 2016. وتوزّعت الجهات التي تقف وراء مقتل 11 من الإعلاميين والصحافيين اليمنيين خلال العام 2016 بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح التي تسببت في مقتل 7 بالرصاص الحي والقذائف المدفعية وبين قوات التحالف العربي التي تسببت غاراتها الجوية في مقتل 4 آخرين، فيما وقفت ثلاث جهات وراء عمليات قتل الصحافيين والإعلاميين خلال 2015 وهي ميليشيا الحوثي وقوات صالح، عناصر القاعدة، وقوات التحالف العربي. أسماء الصحافيين والإعلاميين الذين قُتِلوا خلال العام 2016 هم مراسل اذاعة صوت أمريكا الصحافي المقداد مجلي، الذي قُتل بتاريخ 18 ثاني/يناير بغارة جوية على منطقة حمام خارف بمحافظة صنعاء. المصور في قناة المسيرة التابعة لأنصار الله (الحوثيون) هاشم حمران، الذي قتل بتاريخ 22 كانون ثاني/يناير 2016 بغارة جوية لقوات التحالف العربي، في محافظة صعدة، شمالي اليمن. الإعلاميان في قناة الفضائية اليمنية العامة التي تقع حاليا تحت سلطة الحوثيين وصالح بصنعاء، وهما منير الحكيمي وزوجته سعادة حجيرة، والذين قتلا في تاريخ 10 شباط/فبراير 2016 بغارة جوية لقوات التحالف العربي على المنزل الذي يقطنهما بصنعاء. المصور التلفزيوني المتعاون مع قناة الفضائية اليمنية الحكومية أحمد الشيباني الذي قُتِل برصاص قناصة ميليشيا الحوثي وصالح في تاريخ 16 شباط/فبراير 2016 أثناء تغطيته الأحداث في مدينة تعز. المصور الصحافي المتعاون مع العديد من المواقع الاخبارية محمد اليمني، الذي قتل في تاريخ 21 آذار/مارس 2016 برصاص الحوثيين أثناء تغطيته مواجهات غرب مدينة تعز. الصحافيان عبدالله عزيران ومساعد الحارثي، الذين قتلا في تاريخ 29 أيار/مايو 2016 برصاص ميليشيا جماعة الحوثي - صالح، أثناء تغطيتهما الأحداث في محافظة شبوه، شرقي اليمن. المراسل التلفزيوني المتعاون عبدالكريم الجرباني، الذي قتل بتاريخ 22 تموز/يوليو 2016 برصاص الحوثي - صالح، أثناء تغطيته الأحداث في بلدة ميدي، بمحافظة حجة، غربي اليمن. الصحافي المتعاون مع العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية مبارك العبادي، الذي قُتِل بتاريخ 5 آب/أغسطس 2016 بشظية قذيفة أطلقتها ميليشيا الحوثي وصالح في محافظة الجوف، شرقي اليمن. المصور الصحافي أوّاب طارق الزبيري، الذي قُتل بتاريخ 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2016 بانفجار شبكة ألغام زرعتها ميليشيا الحوثي وصالح في عمارة سكنية، كانوا يتمركزوا فيها في مدينة تعز.

قتل 11 صحافيا يمنيا خلال 2016 بينهم 7 قتلتهم ميليشيا الحوثي وصالح و4 آخرين قتلتهم الغارات الجوية لقوات التحالف العربي.

صحافيون قتلى

خلال عامي 2015 و 2016 قُتل نحو 19 صحافيا وإعلاميا يمنيا من مختلف الاتجاهات والأطراف في اليمن، حيث قُتِل 8 صحافيين وإعلاميين خلال 2015 وقُتِل 11 آخرون خلال 2016. وتوزّعت الجهات التي تقف وراء مقتل 11 من الإعلاميين والصحافيين اليمنيين خلال العام 2016 بين ميليشيا الحوثي وقوات صالح التي تسببت في مقتل 7 بالرصاص الحي والقذائف المدفعية وبين قوات التحالف العربي التي تسببت غاراتها الجوية في مقتل 4 آخرين، فيما وقفت ثلاث جهات وراء عمليات قتل الصحافيين والإعلاميين خلال 2015 وهي ميليشيا الحوثي وقوات صالح، عناصر القاعدة، وقوات التحالف العربي. أسماء الصحافيين والإعلاميين الذين قُتِلوا خلال العام 2016 هم مراسل اذاعة صوت أمريكا الصحافي المقداد مجلي، الذي قُتل بتاريخ 18 ثاني/يناير بغارة جوية على منطقة حمام خارف بمحافظة صنعاء. المصور في قناة المسيرة التابعة لأنصار الله (الحوثيون) هاشم حمران، الذي قتل بتاريخ 22 كانون ثاني/يناير 2016 بغارة جوية لقوات التحالف العربي، في محافظة صعدة، شمالي اليمن. الإعلاميان في قناة الفضائية اليمنية العامة التي تقع حاليا تحت سلطة الحوثيين وصالح بصنعاء، وهما منير الحكيمي وزوجته سعادة حجيرة، والذين قتلا في تاريخ 10 شباط/فبراير 2016 بغارة جوية لقوات التحالف العربي على المنزل الذي يقطنهما بصنعاء. المصور التلفزيوني المتعاون مع قناة الفضائية اليمنية الحكومية أحمد الشيباني الذي قُتِل برصاص قناصة ميليشيا الحوثي وصالح في تاريخ 16 شباط/فبراير 2016 أثناء تغطيته الأحداث في مدينة تعز. المصور الصحافي المتعاون مع العديد من المواقع الاخبارية محمد اليمني، الذي قتل في تاريخ 21 آذار/مارس 2016 برصاص الحوثيين أثناء تغطيته مواجهات غرب مدينة تعز. الصحافيان عبدالله عزيران ومساعد الحارثي، الذين قتلا في تاريخ 29 أيار/مايو 2016 برصاص ميليشيا جماعة الحوثي - صالح، أثناء تغطيتهما الأحداث في محافظة شبوه، شرقي اليمن. المراسل التلفزيوني المتعاون عبدالكريم الجرباني، الذي قتل بتاريخ 22 تموز/يوليو 2016 برصاص الحوثي - صالح، أثناء تغطيته الأحداث في بلدة ميدي، بمحافظة حجة، غربي اليمن.

المصور الصحافي القتيل

محمد اليمني

الصحافي المتعاون مع العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية مبارك العبادي، الذي قُتِل بتاريخ 5 آب/أغسطس 2016 بشظية قذيفة أطلقتها ميليشيا الحوثي وصالح في محافظة الجوف، شرقي اليمن. المصور الصحافي أوّاب طارق الزبيري، الذي قُتل بتاريخ 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2016 بانفجار شبكة ألغام زرعتها ميليشيا الحوثي وصالح في عمارة سكنية، كانوا يتمركزوا فيها في مدينة تعز.

صحافيون في المعتقلات

مازال 22 من الإعلاميين والصحافيين اليمنيين في المعتقلات في ظروف غاية في السوء، 21 منهم معتقلون لدى جماعة الحوثي وصالح في العاصمة صنعاء وبعض المناطق الأخرى التي تقع تحت سيطرتها، في ظروف اعتقال في غاية السوء، ويتعرض بعضهم للتعذيب منذ اختطافهم في حزيران/ يونيو 2015، بينهم الصحافي عبد الخالق عمران، الذي أكدت أسرته تعرضه لتعذيب شديد طوال فترة اعتقاله ما أفقده القدرة على الحركة نهاية تشرين ثاني/نوفمبر 2016. وأبلغت أسرة عمران العديد من الجهات المعنية في العاصمة صنعاء بتدهور حالته الصحية وطالبت بنقله إلى المستشفى وعلاجه قبل تفاقم حالته الصحية، غير أن أيا من هذه الجهات لم تستجب لمطالب أسرته، بل وضاعفت تعذيبه لإسكات أسرته عن التواصل مع المنظمات الحقوقية المحلية والخارجية. فيما لا يزال الصحافي محمد المقري، مراسل قناة (اليمن اليوم) الفضائية المملوكة للرئيس السابق علي صالح، معتقلا لدى عناصر تنظيم القاعدة، التي اعتقلته في تشرين أول/أكتوبر 2015 عندما كانت تسيطر على مدينة المكلا، عاصمة حضرموت، شرق اليمن. والصحافيون الذين لا زالوا في معتقلات الحوثي وصالح هم توفيق المنصوري ، عبدالخالق عمران ، هشام طرموم ، حسن عناب، عصام بلغيث ،هشام الشهاب، صلاح القاعدي، أكرم الوليدي، حارث حميد ،عبدالله المنيفي، هشام اليوسفي، حسين العيسي، نبيل السداوي، إبراهيم الجحدبي ، وحيد الصوفي، تيسير السامعي ، يوسف عجلان، يحيى الجبيحي، فيصل الأسود، محمد الصلوي وعبدالاله عباد، فيما لا زال الصحافي محمد المقري معتقلا ومخفيا قسريا لدى عناصر تنظيم القاعدة في حضرموت، شرقي اليمن. وكان العشرات من الصحافيين والإعلاميين تعرضوا خلال السنتين الماضيتين للاختطاف والاعتقال من قبل ميليشيا الحوثيين وقوات صالح وكذا من قبل عناصر تنظيم القاعدة ومن قبل جهات حكومية، غير أنه تم الإفراج عن بعضهم بعد مدد متفاوتة تتراوح بين عدة أسابيع وبضعة أشهر وكان آخر المفرج عنهم من الصحافيين إبراهيم المجذوب الذي أطلقت سراحه جماعة الحوثي في 25 آذار/مارس 2017 بعد أن قضى نحو سنة وتسعة أشهر في الاعتقال الحوثي . وكانت قوات الحوثيين وصالح اختطفت، في تأريخ 9 حزيران/يونيو 2015، تسعة صحافيين تتراوح أعمارهم بين 23 و31 سنة، كانوا ينزلون في فندق قصر الأحلام بالعاصمة صنعاء واقتادوهم إلى وجهة مجهولة، وقد وجّهت مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان السويسرية

المصور التلفزيوني

أحمد الشيباني

بعد مقتله

لها في 3 أيلول/سبتمبر 2015، نداءً عاجلاً إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة بشأن الصحافيين التسعة، مناشدة تدخله ومطالبة قوات الحوثيين بالإفصاح الفوري عن مكان احتجازهم والإفراج الفوري عنهم، واعتبرت بأن سبب اختطاف الصحافيين التسعة يعود لنشاطهم في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، على ما يبدو. وقال أهالي هؤلاء الضحايا، في إفاداتهم لمنظمة رايتس رادار إن قوات الحوثيين وصالح اقتادت في البداية كلا من عبدالخالق عمران، اكرم الوليدي، حارث حميد، حسن عناب، هشام اليوسفي، هشام طرموم، هيثم الشهاب، عصام بلغيث، توفيق المنصوري، اقتادتهم إلى قسم شرطة الأحمر بالحصبة، ثم أحيلوا بتأريخ 3 تموز/يوليو 2015 إلى معتقل وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة البحث الجنائي بوزارة الداخلية بشارع العدل حيث احتجزوا بمعزل عن العالم قبل نقلهم إلى وجهة مجهولة، وكشف لاحقاً عن وجودهم في سجن تابع لجهاز الأمن السياسي بصنعاء. بعد اختطاف واختفاء هؤلاء الصحافيين التسعة، أطلقت نقابة الصحفيين اليمنيين العضو في الاتحاد العالمي للصحافيين، ومنظمات المجتمع المدني اليمنية العديد من النداءات مطالبة الحوثيين بالإفراج عنهم، ونظمت في 1 تموز/يوليو 2015 حملة حقوقية شاركت فيها كل المنظمات المدافعة عن الحقوق والحريات للمطالبة بإطلاق سراحهم. كما قامت أسر الضحايا في نفس الوقت بتنظيم وقفات احتجاجية عديدة أمام مكتب النائب العام والمقار الأمنية في صنعاء، وقدمت شكاوى إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، لكن دون جدوى. في تأريخ 20 شباط/فبراير 2016، أقدمت عناصر الميليشيا الحوثية بمحافظة ذمار على اختطاف الصحافيين عبدالله المنيفي وحسين العيسي، من مدينة ذمار، ونقلتهما الى مكان مجهول. وقد أصدرت عدد من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المحافظة، بيانات في هذه الحادثة، أدانت اختطاف الصحافيين المنيفي والعيسي، كما استنكرت الحملة المسعورة التي تشنها الميليشيا الحوثية ضد الاسرة الصحافية ومنتسبيها في محافظة ذمار، منذ أن وطأت أقدامها المحافظة مطلع شهر تشرين أول/اكتوبر من العام 2014. واعتبرت هذه الممارسات والمضايقات محاولة بائسة من الميليشيا الحوثية لتكميم الأفواه وإسكات صوت

> لا يزال 22 صحافيا وإعلاميا معتقلون في اليمن، بينهم واحد معتقل لدى عناصر القاعدة، و21 معتقلون في سجون الحوثي وصالح.

الحقيقة وإخراس أي صوت ينتقد ممارساتها وفسادها.
وفي تأريخ 2 كانون ثاني/يناير 2017، اختطفت مليشيات الحوثي وصالح بمحافظة تعز الصحافي تيسير السامعي، أثناء مروره من إحدى نقاط تفتيس تابعة للمليشيا الحوثية في مسقط رأسه بمديرية خدير التابعة لمحافظة تعز. وطبقاً لأسرته، فإن المليشيا الحوثية المتمركزه في نقطة على مدخل مديرية خدير اختطفت السامعي أثناء مروره باتجاه سوق المديرية ونقلته إلى جهة مجهولة، ولا تزال تمنع أهله من زيارته أو التواصل هاتفياً معه الا في نطاق محدود جدا عبر وسطاء.
ووفقاً لمصادر حقوقية وإعلامية، يمارس الحوثيون تعذيباً جسدياً مبرحاً بحق الصحافي المختطف تيسير السامعي. وقالت مصادر مقربة من أسرة السامعي إنه «يتعرض للصعق بالكهرباء إلى جانب المهندس المختطف من أبناء المحافظة، يدعى محمد الصبري».
وجاء اختطاف السامعي بعد شهرين فقط من قنص المليشيا الحوثية شقيقه الصغير أثناء رعيه للأغنام في أحد وديان منطقة سامع، واختطفت المليشيا المتمركزة في تلك المنقطة عشرات المواطنين من أبناء مديريتي سامع وخدير وتقوم بنقلهم إلى سجون مجهولة.
وقالت نقابة الصحفيين اليمنيين في مناسبات وبيانات عديدة، إن الصحافيين المختطفين في سجون مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية، يعيشون في حالة صحية سيئة وقد منع عنهم العلاج.
وبحسب عضو مجلس النقابة، نبيل الأسيدي، إن «الصحافي تيسير السامعي يتعرض للتعذيب في معتقله بصنعاء وتدهورت صحته جراء التعذيب، فيما يعاني الصحافي عبدالخالق عمران، من أوجاع في الظهر والسمع والتهابات في المعدة». وأشار الأسيدي، في تصريح له، إلى أن الصحفي أكرم الوليدي، يحتاج إلى عملية للبواسير والقولون، فيما يعاني الصحافي هيثم الشهاب من سعال شديد وألم في الصدر، كما يعاني الصحافي توفيق المنصوري، من ألم في عيونه لدرجه أنه بات لا يرى بإحدى عينيه ويعاني أيضا من آلام في الظهر والمفاصل.
وأضاف الأسيدي، ان الصحافي صلاح القاعدي يعاني من آلام في أذنيه ولم يعد يسمع بشكل جيد جراء ما يتعرض له من تعذيب، فيما يعاني الصحفيان عصام بلغيث وهشام اليوسفي من ألم في الظهر والمفاصل وأوجاع في الصدر.
واختطف الحوثيون صحافيين معارضين لهم منذ نحو عامين، ويمنعون عنهم الزيارات والحقوق الأساسية.

صحافيون يواجهون الإعدام

سبقت الإشارة إلى حالات الإعدام والتصفيات الجسدية التي تعرض لها صحافيون يمنيون في ظل سلطة الانقلاب التي تتبنى خطاباً عدائياً معلناً تجاه الصحافيين، الأمر الذي جعلهم عرضة للتصفية والتضييق، دون أن يتوقف مسلسل التصفية لكل صوت إعلامي حتى لو كان على سبيل المطالبة بالحقوق.

على سبيل المثال، في وقت متأخر من مساء الأحد 12 شباط/فبراير 2017، تعرض عميد كلية الإعلام السابق بجامعة صنعاء الدكتور علي البريهي إلى محاولة اغتيال نفذها مجهولون يستقلون دراجة نارية في شارع الرقاص وسط العاصمة صنعاء، حين أطلقوا نحوه وابلاً من الرصاص لكنه نجا بأعجوبة. وقد جاء الحادث بعد تلقيه اتصالاً من مجهول، يتوعده ويهدده بالتصفية، على خلفية نشاطه النقابي في جامعة صنعاء، الأمر الذي اعتبر رسالة إلى الأكاديميين في جامعة صنعاء، الذين كانوا حينها ينفذون إضراباً عن الدراسة للشهر الثاني على التوالي، احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم منذ خمسة أشهر.

وخلال العامين 2015 و2016 سقط العديد من الصحافيين والعاملين في المجال الصحافي قتلى وجرحى برصاص قناصة الحوثيين وصالح، كما لقي بعض الصحافيين حتفهم بغارات لمقاتلات التحالف العربي في اليمن.

وفي ظل ظروف غامضة توفي الصحافي الاستقصائي محمد عبده العبسي، مسموماً، يوم الثلاثاء الموافق 20 كانون أول/ديسمبر 2016، على خلفية الدور الاستثنائي الذي كان يقوم به في تحقيقاته الصحافية لمقارعة الفساد، حيث تولدت شكوك حقيقية حول الوفاة وأسبابها. وبعد مشاورات بين الأسرة وعدد من أصدقاء وزملاء الصحافي العبسي تم تأجيل عملية الدفن وحفظ الجثمان في ثلاجة مستشفى الكويت، وتشكيل فريق لمتابعة القضية، حيث قام الفريق بمتابعة النيابة العامة لإشراف على عملية تشريح الجثة من قبل الطب الشرعي، وإرسال عينات للفحص إلى إدارة المختبرات والأدلة الجرمية بالعاصمة الأردنية عمان. ووفقاً لبيان فريق المتابعة، فقد أظهرت التحقيقات والفحوصات النهائية للطب الشرعي، أن الصحافي اليمني محمد عبده العبسي مات مسموماً ومختنقاً بغاز أول اكسيد الكربون. وقال البيان، الصادر يوم 5 شباط/فبراير 2017، إن مادة (الكاربوكسي هيموغلوبين) في الدم وُجدت بنسبة تشبع 65 % في العينات التي أُخذت من جثمان العبسي وهذه النسبة تعتبر قاتلة. وبناء على هذه النتيجة دعت أسرة الصحافي العبسي ومعها فريق المتابعة المساند لها النيابة العامة البدء بتحقيق شفاف وكفؤ حول ملابسات الوفاة، بما يكفل معرفة كافة الأسباب والظروف المحيطة بها.

وأثارت قضية وفاة العبسي المفاجأة شكوكاً حول تورط سلطات الانقلاب الحوثي- صالح في العاصمة صنعاء بعملية تصفيته، خاصة في ضوء التحقيقات الصحافية التي كان ينشرها بشأن قضايا السوق السوداء والجهات الحقيقية التي تقف حول حصار اليمنيين وصفقات فساد كبيرة وشركات نفطية كبيرة لقيادات في جماعة الحوثيين.

الصحافي المحكوم عليه بالاعدام
يحيى الجبيحي

في سياق آخر، وفي محاولة لغسيل انتهاكات الاختطافات والتنكيل بالصحافيين أقدمت قوات صالح والحوثيين في تموز/ يوليو 2016، على إحالة عشرة صحافيين للمحاكمات أمام نيابة أمن الدولة ومكافحة الإرهاب التي يسيطرون عليها، بتهم التخابر مع دول أجنبية. وفي سابقة خطيرة وغير مسبوقة أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في أمن الدولة ومكافحة الإرهاب في تأريخ 12 نيسان/أبريل 2017، حكما بالإعدام على الصحافي يحيى عبدالرقيب الجبيحي، بتهمة التخابر مع (دولة معادية) وهي السعودية، وصدر الحكم خلال جلسة محاكمة يتيمة، وبدون منحه الحق في العدالة والدفاع عن نفسه. واعتبر قانونيون استخدام سلطة الانقلاب للقضاء كأداة للتنكيل بالصحافيين جريمة بحد ذاتها. وجاء هذا الحكم بعد اعتقال الجبيحي من قبل مسلحين تابعين لجماعة الحوثي وصالح في 6 أيلول/سبتمبر 2016 على خلفية رفضه تأييد انقلابهم على السلطة المعترف بها دوليا في اليمن. وكان الجبيحي قبل اعتقاله يعمل مستشارا إعلاميا في رئاسة الوزراء ومحاضرا في كلية الإعلام بجامعة صنعاء. وقد استنكرت منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان في العالم العربي صدور حكم بالإعدام ضد الكاتب الصحافي يحيى عبدالرقيب الجبيحي (60 عاما) من محكمة يسيطر عليها المتمردون الحوثيون وحليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، في العاصمة اليمنية صنعاء. وقال خبراء قانون يمنيون ان المحاكمات الحوثية لمناهضيها تفتقر الى سلامة الإجراءات والى جوهر العدالة وتخالف التشريعات اليمنية ومواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن كونها تجرى في وضع استثنائي تعطلت فيه كافة الهيئات القضائية في البلاد على خلفية انقلاب الحوثيين على السلطة في اليمن. وقالوا ان «هذه المحاكمات مخالفة لكل المبادئ والأسس التي تشكل الضمانات الحقيقية لمحاكمة عادلة».

وقد دعت (رايتس رادار) كافة منظمات حرية التعبير والمنظمات الحقوقية الدولية إلى التحرك العاجل للضغط على الحوثي وصالح من أجل إلغاء الحكم الصادر ضد الصحافي الجبيحي والسعي إلى وقف محاكمات المعتقلين في سجون جماعة الحوثي وصالح من السياسيين والإعلاميين والنشطاء المناهضين لها، الذين يقدر عددهم بالآلاف، والمطالبة بسرعة الإفراج عنهم. وفي وقت سابق، كان المتمردون الحوثيون، أعلنوا بتأريخ 1 شباط/فبراير 2017، الشروع في محاكمة قناة السعيدة في صنعاء وعدد من العاملين فيها بناءً على دعوى قضائية رفعتها وزارة الداخلية التي يسيطر عليها الحوثيون في رمضان الماضي بسبب مسلسل (همّي همّك) الذي قالت الوزارة الواقعة تحت سيطرة الحوثيين إنه يسيئ إلى جنودها. وتضمنت شكوى وزارة الحوثيين المقدمة إلى نيابة الصحافة والمطبوعات اتهاماً لكل من مدير القناة حامد الشميري المتواجد خارج اليمن والذي وصفته المحكمة بالفار من وجه العدالة، كما اتهمت النيابة الممثل عامر البوصي، الذي مثل دور (الفندم بيرم) في المسلسل، ووصفته بالفار من وجه العدالة. وذكرت مصادر حقوقية يمينة لمنظمة رايتس رادار أن النيابة العامة التابعة للحوثيين وصالح جهزت ملفات قضائية لنحو 10 من الصحافيين المعتقلين لديها لتقديمهم للمحاكمة في الفترة القليلة القادمة، وأن هناك مخاوف كبيرة من أن تصدر ضدهم أحكام قاسية كما صدرت ضد الصحافي الجبيحي، والتي تفتقر لأدنى معايير المحاكمة العادلة.

المصور الصحافي القتيل

أواب طارق الزبيري

التوصيات

- يجب على جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الصحافيين، حيث يستمد التأكيد على الطابع غير المشروع للهجمات والانتهاكات التي تطال الصحافيين ووسائل الإعلام من الحماية التي كفلها القانون الدولي الإنساني للمدنيين والأعيان المدنية ومن حقيقة أن الإعلام لا يمكن اعتباره هدفاً عسكرياً.
- على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته في تثبيت إدانة واضحة لقيادات الجماعات المسلحة التي تتبنى خطاباً عدائياً تحريضياً معلناً ضد الصحافيين ووسائل الإعلام، والعمل على ملاحقتها قضائياً، مع ضرورة اتخاذ وسائل عقاب رادعة، وإن على المستوى السياسي.
- نطالب الصحافيين ووسائل الإعلام اليمنية الكف عن الانخراط في الصراعات السياسية والابتعاد عن التحريض وعدم استخدام لغة الكراهية، ضد زملاء المهنة وضد الآخر بشكل عام.
- نطالب الأمم المتحدة العمل بوتيرة عالية على وضع حد لمعاناة الصحافيين المختطفين في سجون جماعة الحوثيين وقوات صالح، باعتبار أن أوضاعهم وعائلاتهم في ظل الاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة، بمثابة صورة من صور المأساة والمعاناة الإنسانية.
- نوصي المنظمات الحقوقية الدولية إيلاء قضية الصحافيين والإعلاميين المعتقلين في اليمن اهتماما خاصا، وأولوية في نشاطهم الحقوقي نظرا للوضع الخطر الذي يعيشونه والذي يهدد حياتهم.
- نطالب التحالف العربي والقوات الحكومية اليمنية ومجموعات المقاومة المسلحة بعدم الاستهداف للصحافيين والإعلاميين في مناطق المواجهات المسلحة أو في الأماكن الأخرى التي يتواجد فيها الإعلاميون.

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (**رايتس رادار**) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية، لمراقبة وتعزيز حقوق الانسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاقين، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شكبة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث التقنيات الالكترونية في عمليات الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

1- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي.
2- تقديم المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الانسان العرب.
3- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية في العالم العربي.
4- خلق قنوات تواصل وتشبيك مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

رؤيتنا:

التميّز في مراقبة وتوثيق وضع حقوق الانسان في العالم العربي.

رسالتنا

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان العربي بطريقة احترافية ومتطوّرة وتوفير المناصرة والدعم القانوني لضحايا حقوق الانسان العرب وخلق فرص تدريبية لبناء القدرات الحقوقية والمهارات القيادية وفتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية، للحد من ارتكاب الانتهاكات لحقوق الانسان وملاحقة المرتكبين لها قضائيا وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

قيمنا :

1- الاستقلالية والتوازن.
2- المصداقية والتميّز.
3- الاحترافية والمسئولية.

RIGHTS RADAR

اليمن: تكميم الأفواه

Tel. + WhatsApp: +90 553 900 4000 , E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Istanbul, Turkey.

RightsRadar